المؤتمر العلمي الأول
لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا
الجامعة الأسمرية الإسلامية 1445هـ- 2023م

إدارة الأزمات في ظل جائحة كورونا: المجلس البلدي زليتن أنموذجا

فاطمة علي خليل و طه محمد والي*

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.

*البريد الإلكتروني: t.wali@asmarya.edu.ly

Crisis Management in the Context of the COVID-19 Pandemic: The Municipality Council of Zliten as a Model

Fatima Ali Khalil and Taha Muhammad Wali*

Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce, Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya.

الملخص

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على بعض التجارب الناجحة في إدارة الأزمات الصحية، وتقييم مدى الاستفادة منها في الحالة الليبية، كذلك التعرف على مدى امكانية وقدرة المجلس البلدي زليتن على إدارة الأزمات التي يمكن أن تحدث عموما وأزمة كورونا خصوصاً؛ وهي تحاول أن تبحث في إشكالية مدى قدرة إدارة المجلس البلدي زليتن على إدارة ازمة جائحة كورونا بكفاءة وفاعلية، مستخدم في ذلك المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة إضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة. أما عن النتيجة التي توصلت إليها الدراسة فهي أن لجنة الازمات في بلدية زليتن لم تكن مستعدة استعدادًا كاملا لمجابهة فايروس كورونا. وبذلك نوصي بضرورة وضع قانون خاص ينظم إدارة الأزمات في الدولة الليبية وإنشاء هيئة أو وزارة خاصة بالأزمات ضمن وزارات الحكومة الليبية، وبأن تقوم بلدية زليتن بالعمل على إنشاء مركز إدارة الطوارئ والأزمات في البلدية.

الكلمات الدالة: الإجراءات والتدابير، إدارة الأزمة، تقييم الأداء، جائحة كورونا، المجلس البلدي زليتن.

Abstract

This study aims to shed light on some successful experiences in managing health crises, and to assess the extent to which they benefit from them in the Libyan case, as well as to identify the extent to which the Zliten Municipal Council can manage crises that can occur in general and the Corona crisis in particular. The descriptive analytical approach is used in the study. As for the conclusion of the study, it is that the crisis committee in the municipality of Zliten was not fully prepared to confront the Corona virus. This recommends the need to develop a special law regulating crisis management in the Libyan state and the establishment of a special body or ministry for crises within the ministries of the Libyan

government, and that the municipality of Zliten work on the establishment of an emergency and crisis management center in the municipality.

Keywords: *Administration, Crisis, Municipality, Zliten, Corona.*

1. المقدمة

تعتبر إدارة الازمات من المواضيع المهمة سواءً على المستوى الوطني أو المحلي؛ وذلك لأنها توضح مدى استعداد الدولة والإدارات المحلية لمواجهة حالات الضرورة من عدمه, فجائحة COVID 19 التي جاءت في نهاية عام 2019 بينت مدى استعداد الدول في مواجهة أي قوة قاهرة تسبب في عرقلة الحياة الطبيعية داخل إقليم الدولة، رغم القصور في بعض الاجراءات الوقائية وغياب الاستراتيجيات التي تُحسّن من قدرات الدولة على التنبؤ والتعامل مع أخطار الأوبئة والكوارث الصحية في حال حدوثها، وبما يُمكن من ادارة هذه الأخطار بشكل يحد من تداعياتها وأثارها السلبية. أما عن الحالة الليبية فنظرا لحالة عدم الاستقرار الذي تشهده الدولة فإن أزمة كورونا جاءت في ظروف انقسام وتوتر أمني حال دون اتخاذ الاجراءات الكفيلة للحد من انتشار المرض، حيث أظهرت ضعف المؤسسات المركزية في التعامل مع الأزمة مقابل تحركات سريعة قامت بها الإدارات المحلية والسكان على مستوى البلديات نجحت في بعضها في التقليل من آثارها، وهنا كانت بلدية زليتن من ضمن البلديات التي استطاعت حشد وتعبئة الجهود المحلية لتنفيذ تدابير وقائية لمواجهة انتشار المرض عبر القيام بعدة إجراءات إدارية ووقاية واجتماعية وصحية واقتصادية تساهم في احتواء المرض والتخفيف من اثاره على المجتمع المحلي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يعالج موضوعاً معاصراً في الفكر الإداري المتمثل بإدارة الأزمات. وبالتالي فان القيمة العلمية التي يقدّمها البحث تكمن في الاضافة الجديدة لدراسة إدارة الازمات أثناء حالات الطوارئ في إطار الادارات المحلية. أما عن الأهمية العملية فالباحثان كونهما يقدمان قراءة من واقع الظروف التي عاصروها ودرسوها في بلدية زليتن وتطبيق بذلك ما تم دراسته في مجال الادارة العامة من تخطيط وتنظيم وادارة ازمات على دراسة الحالة في ليبيا بشكل عام وبلدية زليتن بشكل خاص.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التعريف بمصطلحات الدراسة

- تسليط الضوء على بعض التجارب الناجحة في إدارة الأزمات الصحية وتقييم مدى الاستفادة منها في الحالة الليبية.
- التعرف على دور الادارات الحكومية في احتواء الازمات وادارة أخطار الأوبئة والكوارث الصحية.
- التعرف على مدى امكانية وقدرة المجلس البلدي زليتن على إدارة الأزمات التي يمكن أن تحدث عموما و COVID 19 خصوصاً.

إشكالية البحث:

صُنّفت أزمة كورونا من اخطر الازمات التي واجهة البشرية ما بعد الحرب العالمية الثانية, خاصة وأنها عجزت أغلب الدول وحتى المتقدمة منها على التصـدي لها واحتوائها، مما أدى لتفاقم تداعياتها وآثارها السـلبية، لذى فان هذا البحث يحاول تمحيص مدى قدرة إدارة الدولة في التصـدي لها بشـكل عام في ليبيا والمجلس البلدي زليتن على إدارتها بكفاءة وفاعلية بشـكل خاص؛ وبناء على ذلك يمكن صـياغة السؤال الرئيسي للدراسة في الآتي:

ماهي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها لجنة فيروس كورونا في مدينة زليتن في ادارة ازمة الجائحة ؟وكيف تم تقييم أداءها في مواجهة المخاطر ؟

وبناء على هذا السؤال يتم صياغة الاسئلة الفرعية الاتية:

- ما المقصود بإدارة الازمات وما هي مراحلها؟
- ما مدى جاهزية بلدية زليتن لمجابهة الأزمات الطارئة؟
- ما مدى كفاءة وفاعلية لجنة إدارة الأزمات والطوارئ ببلدية زليتن؟
- هل اتخذت البلدية إجراءات كافية تحد من انتشار COVID 19؟

منهجية البحث:

سـوف نتبع في بحثنا هذا المنهج الوصـفي, وذلك من خلال الرجوع إلى الكتب والأبحاث المتعلقة بإدارة الأزمات بغية التعرف على ما هية ادارة ازمة جائحة كورونا والدروس المستفادة من التجارب العالمية في مواجهتها، كما تم الاعتماد أيضـا على المنهج التحليلي وذلك من خلال تقييم أداء لجنة الأزمات بعد تحليل الاجراءات المتبعة. اضافة الى منهج دراسة الحالة بالتركيز على دور المجلس البلدي زليتن في ادارة ازمة كورونا.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

تناول البحث الفترة الزمنية من بداية ظهور الازمة في ليبيا والعمل عليها من قبل السـلطات العامة بداية من عام 2020 وإلى نهاية عام 2021، أما عن تحديد مكان البحث فقد خصـص لدراسـة نموذج بلدية زليتن في ليبيا.

وللإجابة على الإشـكاليات سـالفة الذكر وتحقيق الهدف المقصـود من كتابة هذا البحث تم تقسـيمه إلى مبحثين يتفرع عن كلا منهما مطلبين, حيث يتناول المبحث الأول مفهوم إدارة الازمات ومقوماتها ومراحلها ونماذج ناجحة في إدارتها، بينما جاء المبحث الثاني تحت عنوان لجنة ادارة الازمات والطوارئ في بلدية زليتن ودورها في مكافحة انتشار فايروس كورونا.

تقسيمات الدراسة:

المبحث الأول: ماهية إدارة ازمة جائحة كورونا ونماذجها الناجحة.

المطلب الأول: مفهوم إدارة الازمات ومقوماتها ومراحلها.

المطلب الثاني: نماذج ناجحة في إدارة أزمة جائحة كورونا.

المبحث الثاني: لجنة إدارة الطوارئ في بلدية زليتن ودورها في مكافحة انتشار فايروس كورونا.

المطلب الأول: الإجراءات والتدابير المتّخذة من قبل اللجنة لمجابهة الفيروس والتحديات التي واجهتها.

المطلب الثاني: تقييم أداء لجنة الأزمات والطوارئ في مجابهة فايروس كورونا في بلدية زليتن.

المبحث الأول: ما هية إدارة أزمة جائحة كورونا ونماذجها الناجحة

في هذا الجزء سـوف يتم التعريف ببعض المصـطلحات المتعلقة بالدراسـة، مثل مفهوم الأزمة، الأزمة الصحية، وإدارة الأزمة ومقوماتها ومراحلها، ومفهوم الجائحة، إضافةً إلى دراسة تجارب دولية في إدارة الأزمات الصحية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة الأزمات ومقوماتها ومراحلها

يُعدّ مفهوم إدارة الأزمة جوهريًا في التعامل مع الأحداث المفاجئة والمعقدة، ويشـير إلى "كيفية التغلب على الأزمة باسـتخدام الأسـلوب الإداري العلمي من أجل تلافي سـلبياتها ما أمكن وتعظيم الإيجابيات" (علي، 2015: 131). يرى بعض الباحثين أن إدارة الأزمة هي عملية إدارية متخصصة لمواجهة حدث غير متوقع يتطلب اسـتجابات سـريعة وحاسـمة تتوافق مع تطورات الأزمة. بالتالي، تتولى إدارة الأزمة زمام المبادرة في قيادة الأحداث والتأثير فيها وتوجيهها بما يتوافق مع متطلبات الموقف.

أولًا: مفهوم إدارة الأزمة والمفاهيم المتقاربة

قبل الخوض في تعريف الأزمة، من الضـــروري التمييز بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى التي غالبًا ما تُخلط بها:

- الحادث (Accident): يُعرّف الحادث بأنه "خلل يؤثر تأثيرًا ماديًا على النظام بأكمله" (علي، 2015: 131). إنه حدث غير متوقع يتسبب في ضرر مادي أو وظيفي.
- الصراع (Conflict): يشير الصراع إلى "حدوث شيء يترتب عليه تعرض الهيكل المعنوي للنظام للخلل أو الاضـطراب، ولكن ليس بدرجة تصـل إلى تحدي الافتراضـات الأسـاسـية التي يقوم عليها" (علي، 2015: 131). يتركز الصـــراع غالبًا على اختلاف المصـــالح أو القيم دون تهديد وجودي مباشر للنظام.
- الأزمة (Crisis): تُعرّف الأزمة بأنها "عبارة عن خلل يؤثر تأثيرًا ماديًا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام" (علي، 2015: 131). وتُعد الأزمة "حالة فجائية تؤدي إلى حدوث تهديد وخلل في النظام الذي تستهدفه بحكم سرعة تصاعدها وغياب المعلومات الكافية عنها، مما يفقد الإدارات القدرة على السيطرة عليها" (علي، 2015: 131).
- الأزمة الصحية (Health Crisis): تُعرف بأنها "حالة صعبة أو نظام صحي معقد يؤثر على البشر في منطقة أو عدة مناطق جغرافية" (عبود، 2020: 294).
- الكارثة (Disaster): تُعتبر الكارثة "ارتباكًا خطيرًا في وظائف المجتمع ينتج عنه خسائر اقتصادية أو بيئية أو بشـرية أو إدارية على نطاق يتجاوز قدرة المجتمع المتضـرر على مواجهتها بالاعتماد على موارده الذاتية" (عبود، 2020: 294).
- الوباء (Epidemic): هو "انتشار مفاجئ وسريع لمرض في رقعة جغرافية ما فوق معدلاته المعتادة في المنطقة" (عبود، 2020: 294).
- الجائحة (Pandemic): تمثل الجائحة "أعلى درجات الخطورة في قوة انتشـار الفيروس، وذلك بانتشاره في أكثر من منطقة جغرافية في العالم وليس في قارة أو إقليم" (عبود، 2020: 294).

مفهوم إدارة الأزمة:

عُرفت إدارة الأزمة بأنها: "نشـاط هادف يقوم على البحث والحصـول على المعلومات اللازمة، التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسـب للتعامل معها"؛ وتُشـير أيضًـا إلى: "التعامل مع الأزمات من أجل تجنب حدوثها من خلال التخطيط"؛ أيضـا عرف علماء آخرون إدارة الازمات بأنها: "فن القضـاء على جانب كبير من المخاطرة وعدم التأكد بما يسـمح بتحقيق تحكم أكبر في مصيرها ومقدراتها" (علي، 2015: 131).

ثانياً: جائحة كورونا

يُعرف مرض فيروس كورونا 2019 (COVID-19) بأنه "المرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد". وهو مرض "تنفسي حيواني المنشأ يسببه فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس كوف 2)". اكتُشف الفيروس لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وأعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 فبراير 2020 أن COVID-19 هو الاسم الرسمي للمرض، والذي انتشر منذ ذلك الحين ليسبب جائحة عالمية (عبود، 2020: 302).

من خلال نموذج أزمة فيروس كورونا، فإن "إدارة الأزمة تستوجب التحكم في أحداث فجائية سواء قبل وقوعها وأثناء حدوثها أو بعد الانتهاء من محطاتها، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات والمخططات الاستراتيجية التي ترسمها الدولة للتعامل مع الأزمات الطارئة للسيطرة عليها" (الحفيان، 2020).

ثالثا: مقومات إدارة الأزمة:

تتطلب إدارة الأزمة استخدام أساليب إدارية متقدمة لخلق بيئة مناسبة للتعامل معها، مما يمنح فريق إدارة الأزمات حرية الحركة الكاملة. ووفقًا لعلي (2015: 131)، تشمل أبرز مقومات الإدارة الفعالة للأزمات ما يلي:

- **تبسيط وتسهيل الإجراءات :** يساعد تبسيط الإجراءات على معالجة الأزمة بفعالية.
- **اتباع المنهجية العلمية :** يجب أن يخضع التعامل مع الأزمة للمنهج الإداري السليم، المتمثل في وظائف الإدارة (التخطيط، التنظيم، التوجيه، المتابعة)، لضمان النجاح وحماية الكيان الإداري من التطورات غير المحسوبة.
- **تقدير الموقف وتحديد الأولويات :** يتضمن ذلك تحليل أسباب الأزمة وتطورها، وتحديد القوى المؤثرة فيها، وتقدير الإمكانيات المتاحة لإدارتها. يتم ذلك من خلال جمع المعلومات الدقيقة، والتنبؤ بتطور الأحداث، ووضع خطط وبدائل مرتبة حسب الأولويات المحددة.
- **تفويض السلطة وإنشاء فرق المهام السريعة:** يُعد تفويض السلطة أمرًا أساسيًا، حيث يمنح كل عضو في الفريق السلطة اللازمة لإنجاز مهامه المحدودة والتدخل السريع عند الحاجة.
- **فتح قنوات الإتصال:** تتطلب إدارة الأزمة تدفقًا مستمرًا للمعلومات ومتابعة فورية لتداعياتها وسلوكيات الأطراف المعنية، لذا فإن فتح قنوات اتصال فعالة أمر ضروري.
- **الوفرة الاحتياطية والتواجد المستمر:** تحتاج الأزمة إلى فهم كامل لأبعاد الموقف من خلال التواجد في موقعها، بالإضافة إلى الدعم المادي والمعنوي والقدرات البشرية التي يمكن توظيفها، بما في ذلك العمل التطوعي.

- **توعية المواطنين:** لا يمكن مواجهة الأزمة بفعالية دون إعلام وتوعية المواطنين والمقيمين بدورهم المطلوب، مما يتطلب إعداد وتنفيذ خطط إعلامية تستخدم كافة وسائل الاتصال لتوضيح الإجراءات المتبعة.

رابعا: مراحل إدارة الأزمة

تمر معظم الأزمات بخمس مراحل أساسية، وهي كما حددها اللامي والعيساوي (2015: 45-46):

- **مرحلة الشعور باحتمال حدوث الأزمة:** في هذه المرحلة، ترسل الأزمة إشارات إنذار مبكر قبل وقوعها، يمكن للمديرين التقاطها لتوقع وقوعها.
- **الاســتعداد والوقاية:** يتم خلالها تحديد الأســاليب اللازمة لتنفيذ خطة المواجهة وتدريب الأفراد على كيفية التعامل مع الأزمة.
- **مجابهة الأزمة:** تتضمن هذه المرحلة وضع وسائل للحد من الأضرار ومنع انتشارها، ويعتمد نجاحها على الاستعداد المسبق والتعاون بين الأطراف المختلفة.
- **استعادة التوازن والنشاط:** تشمل تنفيذ برامج جاهزة لاستعادة النشاط بشكل تدريجي، سواء على مستوى الأصول الملموسة أو المعنوية.
- **التعلم وتقييم التجربة:** يتم في هذه المرحلة تقييم ما تم إنجازه لتحسين الأداء مستقبلًا، وتوفير معلومات مفيدة لمنع تكرار الأزمة.

المطلب الثاني: نماذج ناجحة في إدارة أزمة فيروس كورونا

في الوقت الذي تشهد فيه غالبية البلدان انتكاسة في تدبير ومعالجة أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، تفرز الأزمة من جهة أخرى تجارب إيجابية في إدارة أزمة هذه الجائحة، فعلى الرغم من اختلاف المناخ العام لمعالجتها إلا أن النتائج العامة أثبتت نجاح البعض منها ولو بشكل نسبي في السيطرة على الأزمة ومخلفاتها (الحفيان، 2020)؛ وأبرز هذه الدول هي:

الفرع الأول: النموذج النيوزيلندي في إدارة أزمة كورونا

تُعتبر نيوزيلندا من أهم الدول التي قدمت تجربة متكاملة، حيث تضافرت فيها نجاحات القطاع الطبي مع استراتيجية حكومية قائمة على الأدلة العلمية والثقة المتبادلة مع المواطنين، مما أدى إلى التزامهم بالإجراءات والوصول إلى "التسجيل الصفري للحالات مع بداية الأسبوع الثاني من شهر مايو الماضي" (سالم، 2020).

أولاً: استراتيجية نيوزيلندا في مواجهة الأزمة: اعتمدت الحكومة النيوزيلندية أسلوبًا غير تقليدي من خلال خطة محكمة ذات أربعة مستويات، بدأت حتى قبل تسجيل أول حالة في البلاد (سالم، 2020):

- المستوى الأول: الإغلاق الشامل: تعاملت الحكومة النيوزلندية مع الإغلاق عبر مراحل وبشكل تدريجي وحتى قبل تسجيل أول حالة في البلاد، بحيث وضعت رئيسة الوزراء النيوزيلندية جاسيندا أردين خطة واضحة المعالم من خلال اتخاذ قرار الإغلاق الكامل لمنع انتقال فيروس كورونا إلى الحدود النيوزيلندية، وقد شملت سياسة الإغلاق أربع مستويات، حيث آتت السياسة الانعزالية التي تبنتها نيوزلندا ثمارها من حيث تقليص عدد حالات الإصابة التي بلغت حتى بداية مايو 2020م نحو 1504 إصابات، بينما لم يتجاوز عدد الوفيات حاجز الـ20 حالة فقط، وهو ما يعني أنه تم القضاء على عملية تفشي وانتقال الفيروس في وقت قياسي، في ظل استمرار التسجيل الصفري للحالات منذ بداية الأسبوع الثاني من مايو2020م.
- المستوى الثاني: تم إعلان حالة الطوارئ وإغلاق غالبية الأنشطة الاقتصادية والتعليمية، مع توعية السكان بضرورة العزل الذاتي.
- المستوى الثالث: بعد استقرار الوضع الوبائي، سُمح بعودة المدارس والمطاعم وبعض الشركات بشكل تدريجي ومحدود.
- المستوى الرابع: سُمح بإعادة فتح الأعمال التجارية والسفر الداخلي، مع إبقاء الحدود الخارجية مغلقة، ورفع قيود الإغلاق مع الحفاظ على التباعد الاجتماعي.ثانيا- أسباب نجاح التجربة النيوزيلندية:

ثانياً: أسباب نجاح التجربة النيوزيلندية: يعود نجاح التجربة إلى عدة عوامل رئيسية (سالم، 2020) (الحفيان، 2020):

- القيادة الناجحة: تعتبر القيادة الفعالة ضرورية خلال الأزمات. وفي حالة نيوزيلندا، أظهرت رئيسة الوزراء جاسيندا أرديرن دوراً ريادياً في إدارة الجائحة بوضع استراتيجية محكمة. تجلى ذلك في إدراكها السريع للخطر الذي يواجه المواطنين جراء انتشار الفيروس عالمياً، واستجابتها بخطط عقلانية وسريعة، حيث قامت بتوفير كافة المتطلبات اللازمة للبلاد في هذه الظروف الاستثنائية.
- علاقة الحكومة بالمواطنين (تواصل، تضامن، وشفافية): كان لأسلوب التواصل الذي اتبعته القيادة النيوزيلندية، مثل إرسال رسائل نصية مفصلة وتشجيعية وتقديم النشرة الوبائية اليومية من قبل رئيسة الوزراء، تأثير كبير في بناء ثقة المواطنين بقدرة الحكومة على مواجهة الأزمة. هذا التواصل السلس والدقيق والشفاف، الذي استند إلى البيانات العلمية، ساهم بشكل ملحوظ في تعزيز شعور الأمان والطمأنينة لدى السكان.

- أولوية صحة المواطن: تبنت الحكومة النيوزيلندية شعار "الصحة قبل الاقتصاد"، ووضعت صحة المواطن على رأس أولوياتها، على عكس العديد من دول العالم التي فضلت الاقتصاد. ترجمت هذه الأولوية في استجابتها السريعة بفرض العديد من القيود والتدابير، مؤكدة أن تعريض حياة المواطنين للخطر يضر بالاقتصاد أكثر من أي شيء آخر.
- اتباع نهج مختلف تمامًا من خلال التدخل المبكر: تميزت نيوزيلندا باتباع نهج فريد من نوعه، حيث تدخلت بشكل مبكر لمنع انتشار الفيروس. وشملت هذه الاستراتيجية المتكاملة إجراءات صارمة مثل إغلاق الحدود، وفرض سياسة الإغلاق الشامل، بالإضافة إلى التوسع في الفحوصات، وتتبع الحالات المصابة وعزلها، ومتابعة المخالطين.

الفرع الثاني: تجربة ألمانيا في إدارة أزمة كورونا

تعتبر ألمانيا نموذجًا ناجحًا في أوروبا في مواجهة COVID-19، حيث اتخذت الحكومة حزمة من التدابير والقرارات التي لاقت استحسانًا واسعًا.

أولا: استراتيجية ألمانيا في مواجهة الأزمة: تبنت ألمانيا استراتيجية متوازنة، تمثلت أبرز خطوطها العريضة في التالي (الحفيان، 2020):

- وضع خطة صحية محكمة: "وضعت الحكومة الألمانية خطة استثنائية لمواجهة هذه الأزمة الطارئة عبر تجهيز كل المرافق الصحية بجميع المستلزمات الطبية اللازمة لمرضى كوفيد-19" (الحفيان، 2020). يؤكد معهد روبرت كوخ، وهو المؤسسة المرجعية المسؤولة عن تقييم مخاطر الوباء في ألمانيا، أن "بفضل السعة الكبيرة للمشافي الألمانية، حصل المصابون على العناية اللازمة بخلاف ما حصل في إيطاليا وإسبانيا. ورفع عدد الفحوصات والاختبارات، كلها كان لها الفضل في البدء في رؤية الحالات في وقت مبكر من الإصابة بالمرض" (الحمدو، 2020).
- الفحوصات الإستباقية: اتبعت ألمانيا، على غرار نيوزيلندا، استراتيجية الفحص المبكر على نطاق واسع. هدف هذا الإجراء إلى "اكتشاف الحالات المصابة بشكل أسرع وحصر المخالطين لهم وإبقائهم في الحجر الصحي، وذلك من أجل احتواء الفيروس على نطاق ضيق من خلال الإبقاء على سلاسل عدوى في مساحات محدودة" (الحفيان، 2020). كما تميزت ألمانيا بالسرعة في إظهار نتائج الفحوصات مقارنة ببريطانيا. وبعد انتهاء ذروة المرض، اتجهت البلاد لإجراء فحوصات الأجسام المضادة على عينات عشوائية من المواطنين، بهدف "كشف المصابين الذين لم تظهر عليهم أية أعراض مرضية" (الصالح، 2020).
- مشاركة الجيش في مواجهة فيروس كورونا: "أعلن الجيش الألماني حالة التعبئة العامة، مستدعيًا دفعات من جيش الاحتياط. استجاب عدد كبير منهم لنداء المساعدة، بمن فيهم

الكوادر الصحية من أطباء وممرضين وصيادلة ومساعدين اجتماعيين، والذين كان لهم دور كبير وفاعل في الأزمة الصحية؛ كما ساهم إنشاء قيادة مركزية مشتركة بين الجيش وفريق إدارة الأزمة بشكل كبير في تلبية متطلبات المرحلة من خلال توفير جميع الوسائل اللوجستية والبشرية اللازمة في هذه الظرفية الاستثنائية".

- خطة اقتصادية واجتماعية عاجلة: لم تقتصر ألمانيا على الخطة الصحية، بل وضعت "خطة طوارئ اقتصادية-اجتماعية" ترجمت بضخ "حزمة مالية ضخمة تتجاوز تريليون يورو" (الصالح، 2020). هدفت هذه الحزمة إلى مساعدة الشركات المتضررة، وخاصة المتوسطة والصغيرة، من خلال تسهيل حصولها على القروض العاجلة وتأجيل دفع ضرائب الدخل المستحقة. كما شملت الخطة تعويض الأشخاص الذين فقدوا أعمالهم بسبب الجائحة، وتقديم دعم كامل للمؤسسات الصحية، لا سيما مؤسسات البحث العلمي التي تسعى لإيجاد لقاح لكوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على "تقديم دعم للأسر المعيلة بقيمة 300 يورو عن كل طفل، وتوفير تمويل إضافي للبلديات لمواجهة تزايد البطالة" (الصالح، 2020).

على صعيد الإجراءات المجتمعية، لم تفرض ألمانيا حظر تجول شامل، لكنها "منعت التقاء أكثر من شخصين مع المحافظة على مسافة المترين بينهما، ووضعت غرامات متفاوتة وتهديدًا بالسجن للمخالفين" (الصالح، 2020). كما "قامت بإغلاق جميع المتاجر والمحال والأندية والمقاهي في البلاد واستثنت فقط محلات المواد الغذائية والأفران وخدمات النقل والخدمات الطبية، فقلّلت بذلك من احتكاك المواطنين فيما بينهم" (الصالح، 2020).

ثانيًا: عوامل نجاح التجربة الألمانية في تدبير جائحة كورونا: تُعتبر التجربة الألمانية نموذجًا فريدًا في إدارة أزمة كورونا، حيث تمكنت الحكومة الألمانية، بفضل السياسات التي اتبعتها في كافة المجالات، من السيطرة إلى حد كبير على الأزمة صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، بخلاف العديد من الدول الأوروبية التي أخفقت في احتواء الأزمة. وتُرجع أسباب نجاح التجربة الألمانية إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها (الحفيان، 2020):

- **القيادة الناجحة :** رفعت المستشارة أنجيلا ميركل شعار "الديمقراطية التشاركية" كأساس للنجاح في زمن الأزمات. اعتمد هذا الأسلوب على الحقائق من خلال تقديم المعلومات، والتوافق عبر إشراك الجميع – المعارضة والمواطنين والمؤسسة الحكومية – في صناعة القرار خلال الأزمات. منحت هذه المشاركة الشعبية الثقة في القيادة وأدائها في معالجة الأزمات الناتجة عن جائحة كورونا.

- **الاستجابة السريعة :**استجابت الحكومة بسرعة في إدارة أزمة كورونا. تجلى ذلك في المعالجة السريعة والمزدوجة للأزمة الصحية، إلى جانب تقديم الحلول الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لاحتواء التداعيات الخطيرة, وشمل ذلك دعم القطاع الصحي لوجستيا ومن خلال الموارد البشرية وذلك لحماية صحة المواطنين، إضافة الى تقديم حزم مالية لمواجهة التداعيات الاقتصادية وتوفير الدعم للمؤسسات والشركات والموظفين فيها لضمان حقوقهم، وتقديم المساعدة الاجتماعية عبر الدعم الأسري للحفاظ على التماسك الاجتماعي.

الفرع الثالث: النموذج التركي في إدارة أزمة كورونا

قدمت تركيا نموذجًا ناجحًا في التعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد "متبعةً استراتيجية مميزة عن تلك التي تبنتها البلدان الأخرى. هذا النجاح يعود إلى التضامن والتنسيق القوي بين جميع مؤسسات الدولة والجهات المحلية، سواء في مواجهة الأزمة الصحية أو تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية. وللحد من المخاطر الناتجة عن الجائحة، اتخذت السلطات التركية العديد من الإجراءات والتدابير العاجلة لدرء التحديات الصحية والاقتصادية والاجتماعية". وقد اعتمدت البلاد على "استراتيجية معتدلة وسطية في مكافحتها لفيروس كورونا زاوجت فيها بين الإغلاق الجزئي والكلي، والحظر الشامل والمؤقت" (دوران، 2020).

أولًا: استراتيجية تركيا في إدارة أزمة كورونا: بدأت تركيا مكافحتها لجائحة كورونا قبل ظهور أول حالة في 10 مارس 2020. في هذا السياق، تبنت تركيا استراتيجية "ضغط الأزمة" وحققت بها نتائج ناجحة. فقد قامت بإعداد الخطة الوطنية لوباء الإنفلونزا التي كانت قد أُعدت في عام 2019، تبعتها في 10 يناير 2020 بتشكيل اللجنة العلمية لمكافحة فيروس كورونا، المكونة من 31 خبيرًا. تمثلت مهام هذه اللجنة في المراقبة والتقييم والتخطيط للوضع الوبائي على جميع المستويات، بما في ذلك التدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية للحد من الانتشار، وتعزيز القطاع الصحي بجميع التجهيزات اللوجستية، واتخاذ التدابير الاقتصادية والاجتماعية للدعم والمساعدة وتقليل الأضرار الناتجة عن الجائحة على المواطنين (الحفيان، 2020).

تضمنت الاستراتيجية التركية أيضًا:

- تقوية قنوات الاتصال العامة لزيادة الوعي الاجتماعي بخطر المرض والإجراءات الوقائية.
- الكشوفات المبكرة، مما أدى إلى تسريع مراحل العناية دون تطور الحالات إلى معدلات كبيرة.
- سياسة التعقب أو "تتبع أثر كورونا"، ومهمتها البحث عن المخالطين للمرضى وتأكيد سلامتهم للحد من انتشار العدوى.

كما اعتمدت تركيا "نهجًا معتدلًا فيما يخص سياسة الإغلاق الجزئي للمؤسسات الاقتصادية وتقييدها المشروط لحركة المواطنين وذلك بصفة تدريجية"، وهو عامل ساهم بشكل كبير في عدم تدهور الأوضاع بشكل كبير (الحفيان، 2020).

ثانيًا: عوامل نجاح تركيا في مكافحة فيروس كورونا: يرجع نجاح التجربة التركية إلى مجموعة من العوامل:

- نظام صحي قوي: تُعد البنية التحتية الصحية التركية عاملًا رئيسيًا لنجاح تجربتها في مواجهة كورونا، حيث "بيّنت الأزمة مدى القوة التي يتميز بها النظام الصحي في تركيا" (الحفيان، 2020). (يعود هذا التفوق إلى برنامج الإصلاح الصحي الشامل الذي طبقته الحكومة في عام 2003، والذي أدى إلى تحول نوعي في القطاع وخدماته، وإلى ولادة نظام رعاية صحية شامل. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد العاملين في القطاع بنسبة 36% خلال عشر سنوات، وزاد معدل الإنفاق على القطاع الصحي أربعة أضعاف في الفترة نفسها؛ ليصل الارتفاع في الإنفاق على الرعاية الصحية خلال السنوات اللاحقة إلى نسبة 17.8% في نهاية عام 2018 مقارنة بالعام الذي سبقه، ليبلغ إجمالي الإنفاق 28.5 مليار دولار) (وحدة الدراسات السياسية، 2020: 5).
- القيادة الناجحة والتنسيق بين المؤسسات: تُعدّ القيادة الفعالة والدعم والتنسيق القوي بين السلطات التركية وكافة المؤسسات الحكومية من بين أهم الأسباب التي مكنت تركيا من تجاوز تحدي فيروس كورونا. وقد تجلى ذلك في "اتخاذ مجموعة من القرارات السليمة مع سرعة تنفيذها في إطار الخلية الخاصة بإدارة هذه الأزمة" (الحفيان، 2020).
- الدعم الاقتصادي والتنسيق بين المؤسسات الرسمية: مع تسجيل أول حالة وفاة بفيروس كورونا المستجد، بادرت العديد من المؤسسات الرسمية والخاصة في تركيا إلى "اتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات ذات الطابع الاقتصادي لمواجهة التداعيات المنتظرة والركود الاقتصادي المحتمل" (وحدة الدراسات السياسية، 2020: 5). قادت هذه العملية جهات رئيسية مثل رئاسة الجمهورية، المصرف المركزي، وجهاز التنظيم والرقابة المصرفية، بالتعاون مع البنوك العامة والخاصة. وفي 18 مارس 2020، أعلن رئيس الجمهورية عن حزمة دعم اقتصادي بقيمة نحو 15 مليار دولار، عُرفت باسم "درع الاستقرار الاقتصادي". غطت هذه الحزمة القطاعات المالية والمصرفية والمؤسسات الصناعية التي كانت متوقعة أن تتعرض لضغوط ومخاطر عالمية جراء الجائحة. وقد "أمّنت الحزمة حماية ودعمًا للمؤسسات والموظفين والفئات الضعيفة وأصحاب العقود قصيرة الأمد أو الموسمية" (وحدة الدراسات السياسية، 2020: 8).

- الشفافية في تقديم المعلومة: "حرصت المؤسسات الحكومية، وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة، على تقديم رسائل واضحة وشفافة من خلال إطلاع المواطنين على عمل كافة أجهزة الدولة في مواجهة مخاطر فيروس كورونا على جميع الأصعدة. حرص الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بنفسه على إحاطة المواطن بسير عمل الأجهزة الحكومية في ظل الجائحة والنتائج المتوصل إليها في المجالات الصحية والمالية والاقتصادية. وقد كان لعامل الشفافية في تقديم المعلومة دور مهم في ارتفاع مؤشر ثقة المواطن في المؤسسات الحكومية" (الحفيان، 2020).
- التضامن على الصعيد الداخلي والخارجي: "ركزت الرئاسة التركية على عنصر التضامن كعامل محفز للنجاح في اجتياز اختبار أزمة كورونا، بين جميع مكونات الدولة التركية حكومة وشعبًا. تم حث رجال الأعمال وأصحاب الدخل العالي والطبقات الميسورة على التضامن من خلال مساعدة المواطنين المتضررين من الجائحة في الداخل والخارج" (الحفيان، 2020).

أما عن الدروس المستفادة من هذه التجارب فتكمن في أنه لكي تنجح الجهود الوطنية لمواجهة الجائحة لا بد من توفر الارادة السياسية والاستجابة السريعة، إضافة الى توفر بنية تحتية صحية قائمة في الدولة، مع اشراك المجتمع بمختلف مستوياته في جهود التعبئة والتضامن، إلى جانب وجود خطط مدروسة ولجان تشرف على تنفيذ هذه الخطط وتقييم الوضع الوبائي بشكل مستمر. وهذا ما عملت على بعضها بلدية زليتن عندما تم اشراك المجتمع المحلي عبر الجماعات التطوعية ومنظمات المجتمع المدني والقطاعات الخدمية ذات العلاقة بالجائحة في حشد الامكانات والتضامن ودعم المراكز الصحية والخدمية في البلدية في القيام بدورها في مجابهة الجائحة وطرق الوقاية من اثارها على المجتمع.

المبحث الثاني: دور بلدية زليتن في إدارة أزمة كورونا

تشكل جائحة كرورنا تحدي للنظام الصحي في ليبيا الذي اتسم بالضعف, وقلة الكوادر الطبية المتخصصة وتآكل في البنى التحتية الصحية, في مقابل الوضع الغير مستقر لجميع المؤسسات العامة في الدولة. ورغم ذلك حاولت السلطات المركزية وضع خطط لمجابهة خطر انتشار فيروس كرورنا، كانت أهمها الخطة التي وضعها المركز الوطني لمكافحة الامراض التابع لوزارة الصحة تحت مسمى (خطة الاستجابة الوطنية على مستوى البلديات)، والتي قسمها الى أربعة مراحل، هي:

- مرحلة الخلو من فيروس كورونا المستجد في ليبيا: وهذه تتطلب رفع درجة التأهب واليقظة لشبكة الرصد والتقصي وشبكة الإنذار المبكر بمواقع الرصد في المستشفيات والمراكز الصحية

وتنشـيط مواقع الابلاغ المختلفة بالبلدية مع تعميم دليل تعريف الحالة والادلة الارشـادية اللازمة.

- في حالة تم تسـجيل حالة مؤكدة لفيروس كورونا المسـتجد: يتم التدخل الفوري لفريق الاستجابة السريعة بالبلدية، ويتم التقصي وجمع العينات واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة بشان احتواء المرض.
- وجود حالات مؤكدة تكون بؤرة مرضـية في منطقة محددة: وهنا يتم اعلان حالة الطوارئ الصحية داخل البلدية, وكذلك الالتزام بالنشرة اليومية والتوعية للمواطنين بخصوص تطور الحالة, ويتم تطبيق حضر التجوال والحجر الصحي وغيره من الاعمال الوقائية والصحية.
- حالة انتشـار وسـريان المرض بالبلاد، وهنا تعلن حالة الطوارئ الصـحية العامة للبلاد, ويتم تطبيق خطوات المرحلة السابقة بشكل كلي او جزئي ليشمل جميع المدن.

أيضـا تناولت الخطة مسـألة التنفيذ والتي تبدا بتشـكيل لجنة أزمة متعددة القطاعات وتخصـيص وتجهيز أماكن للعزل بالمسـتشـفيات واماكن الحجر الصـحي المؤقت, والعمل على التدريب والتجهيز للكوادر الطبية والطبية المساعدة.

وبظهور أولى الحالات في ليبيا في مارس 2020 بدأت السلطات المركزية العمل على إدارة الأزمة المرضية عبر اطلاق خطة الإستجابة بالشراكة بين السلطات المركزية والبلديات، وخصصت ميزانية للطوارئ لدعم البلديات بالمعدات والتجهيزات الصحية والوقائية، فخصصت الحكومة قرابة المليار دينار ليبي لدعم الجهود الصحية من توفير الأدوية والمعدات وتخصيص بعض المستشفيات لغرض الإيواء وإعلان حالات الاغلاق للمرافق الخدمية والقطاع الخاص، وغيرها من الإجراءات الوقائية والاحترازية. ولكن نظرا للازمة السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا بداية ظهور الأزمة في بداية عام 2020، أصبح هناك تخبط في الاجراءات وغياب التنسيق الفعال والمستمر بين المركز والاطراف المحلية في ظل الإنقسام السياسي، وعدم استطاعت الحكومة المركزية الوصول لبعض المناطق في الشرق والجنوب، كما أن الوضع الاقتصادي والامني زاد من تفاقم ازمة كورونا، أيضا من أهم التحديات الاخرى التي واجهت إدارة أزمة كورونا هي ثقافة المجتمع التي انعكست على عدم الإلتزام بالتباعد الاجتماعي وبالتطعيمات الوقائية.

المطلب الأول: الإجراءات والتدابير المتّخذة من قبل بلدية زليتن لمجابهة الفيروس والتحديات التي واجهتها

عند إعلان السلطات الليبية حالة الطوارئ لمواجهة الجائحة واصدارها لخطة الاستجابة الخاصة بالبلديات، عملت بلدية زليتن منذ بداية عام 2020 على حشد وتعبئة الموارد المحلية لمواجهة هذ المرض، فكانت أهم الخطوات والتدابير هي:

الفرع الأول: الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل المجلس البلدي لإدارة ازمة كورونا

أولاً: التدابير الادارية

- تشكيل لجنة موسعة ضمت جميع القطاعات ذات العلاقة بأزمة كورونا.
- الاجراءات الوقائية اللازمة: (قبل وأثناء ظهور المرض)، عبر تشكيل غرفة للطوارئ، واعداد موازنة تقديرية للتعامل مع المخاطر، كل ذلك وفق خطة تضعها البلدية لإدارة الأزمة.
- تشكيل فرق العمل، الأنشطة المحلية لإدارة الأزمة، وتمثلت في الفريق الصحي، والأمني والخدمي الوقائي، والمتابعة والمعلومات, والدعم الاقتصادي، والتوعية والإعلام، والمالية والمشتريات، والحركة (يضم جهاز الاسعاف وهيئة السلامة الوطنية).
- تشكيل غرفة الطوارئ من رؤساء الفرق وتحت اشراف رئيس لجنة إدارة جائحة كرورنا وعميد البلدية، وهي بدورها تنسق مع الغرفة المركزية لعمليات طوارئ صحة المجتمع التابعة للمركز الوطني لمكافحة الأمراض للمجابهة وتوحيد الجهود المبذولة، وتقوم الغرفة بتنفيذ ومتابعة الإجراءات الوقائية السابقة الذكر، عبر الفرق التي تتبع لجنة إدارة مرض كورونا بالبلدية.
- اتخاذ القرارات الرشيدة لاستغلال الموارد المتاحة ووضع البرامج الزمنية المنفذة لذلك، وهنا عملت على ادخال المجتمع المحلي بكل أطيافه من منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال والأطقم الطبية والقطاع الخاص والسكان المحليين في جهود التعبئة لدعم المرافق الصحية واقامة مراكز العزل الصحي.

ثانيا: الاستعدادات الطبية:

تم العمل على إنجاز قسم خاص بالعزل وتكليف فريق طبي متكامل من المتطوعين شمل الأطباء والممرضين والفنيين، وعمل على تجهيزه بالمعدات والأجهزة اللازمة لاستقبال المصابين بالفيروس، بالشراكة بين المجلس البلدي ورجال الأعمال بالبلدية وحملة معا نتعافى "منظمة مجتمع مدني". كما بين عضو لجنة إدارة جائحة كورونا في بلدية زليتن-رئيس الفريق الاستشاري باللجنة- بأنه قد: "تم تجهيز هذا القسم بعدد 30 سريرا مجهزا، منها 18 سرير مجهزة بأجهزة التنفس الصناعي، إضافة إلى تجهيز قسم ثاني للعزل من قبل وزارة الصحة بحكومة الوفاق بسعة 18 سرير جاري العمل على تنفيذه، كما

تم إنشاء عيادة الحرارة الخاصة بالكشف عن الحالات المشتبه بها قبل دخولها للمستشفى منعا لتفشي المرض بين الأطقم الطبية والمرضى بالمستشفى. كذلك تم التعاون مع مركز مكافحة الأمراض لتدريب عدد من العناصر الطبية والطبية المساعدة بقسم الاستجابة السريعة والتقصي، الذي تم دعمه بجهاز PCR الخاص بالكشف عن فيروس كوفيد 19، وتم تزويد فرق الاستجابة السريعة وقسم العزل بعدد من السيارات والمعدات الخاصة بالكشف والمتابعة للمرضى المشتبه بإصابتهم بالفيروس" (والي، يونيو، 2020).

ثالثا: التدابير الخاصة بالإجراءات الوقائية والضبطية:

عملت اللجنة المشكلة -بحسب تصريح رئيس الفريق الاستشاري باللجنة- على: "وضع خطة إدارة أزمة فيروس كورونا موضع التنفيذ، عملا بمقولة (الوقاية خير من العلاج)، حيث تم تشكيل فرق للوقاية والتوعية من القطاعات الخدمية ومفوضية المجتمع المدني ومجموعة من الشباب المتطوع، للبدء بحملاتها الوقائية، وكان هذا الإجراء بإشراف مكتب الاصحاح البيئي وبالتعاون مع مكتب المراقبة على الأغذية والأدوية، الذي ساهم بدوره بمراقبة الأغذية والمحال التجارية, وتقرير مدى التزام أصحابها بالتعليمات وتنفيذهم الإجراءات الوقائية والصحية. كما قام جهاز الحرس البلدي بتنفيذ المهام الموكلة إليه بخصوص الإجراءات الضبطية وتنفيذه للتعليمات الصادرة بالقرارات والبلاغات الخاصة بالحضر جراء تفشي الفيروس، وساعده في ذلك الأجهزة الأمنية التي قامت بتنفيذ خطة وزارة الداخلية فيما يتعلق بالإجراءات الأمنية المتبعة لدعم تنفيذ سياسات الحجر الصحي وتأمين المدينة ومرافقها" (والي، يونيو، 2020).

رابعاً: التدابير الاقتصادية:

كان لدور اللجنة والفرق التطوعية ورجال الاعمال الاثر في التخفيف من المخاطر الاقتصادية على المواطن بسبب جائحة كورونا: فقد انشغلت الفرق المشكلة من المجلس البلدي ولجنة كورنا في تنظيم الأعمال الاقتصادية داخل البلدية مثل لجنة الوقود ولجنة التنمية الاقتصادية وغرفة التجارة والصناعة ومكتب حماية المستهلك، الذين اتفقوا على تنظيم وضبط أسعار السلع الغذائية الاساسية وعملية توزيعها على المراكز والمحال المخصصة لها, بينما قامت كل من: لجنة الازمة وجهاز الحرس البلدي وجهاز الرقابة على الاغذية بعملية تنظيم فتح المحال التجارية والصناعية واغلاقها (والي، أغسطس، 2020).

خامسا: دور الحملات التطوعية في مكافحة جائحة كورونا:

كان للفرق التطوعية التابعة للجنة كورونا والاخرى غير التابعة لها، الدور المهم في دعم جهود البلدية في مكافحة أزمة كورونا عبر تقديمها المساعدات للفئات المتضررة من آثار الجائحة، فانطلقت العديد

من الحملات التطوعية مثل حملة معا نتعافى وحملة دعم الجمعيات الخيرية ومنظمة طليعة نســاء زليتن. (والي، يونيو 2020)

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه البلدية في مواجهة جائحة كورونا

واجهت بلدية زليتن عدة معوقات وتحديات اثناء العمل على مواجهة أزمة كورونا، وبخاصة عند انتشار المرض وظهور الحالات في البلدية، ومن أهم هذه التحديات (والي، يونيو 2020):

- ضـعف البنية التحتية الصـحية بالبلدية بشـكل عام, خاصـة في مجال تجهيز المباني الملائمة والأقسام الخاصة بالعزل لمواجهة هكذا أوبئة وانتشار الفيروسات المعدية فيها.
- النقص الشديد في الأجهزة والمعدات الطبية الحديثة بالمستشفيات والمراكز الصحية بالبلدية، مثل اجهزة التنفس الصناعي والمختبرات ومعامل التحاليل الحديثة.
- ضعف التأهيل اللازم للأطقم الطبية والطبية المساعدة في البلدي في مواجهة الجائحة.
- عدم توفر الأجهزة والمعدات الوقائية لحماية الأطقم الطبية والطبية المساعدة المكلفين بأقسام العزل وفرق الاستجابة والتقصي وكذلك عناصر الخدمات بها.
- البطء الشديد من قبل ووزارة الصحة والمسؤولين بالدولة أمام هذا التحدي، بوضع الخطط السريعة وتخصيص الأموال اللازمة لتوفير الاحتياجات بأسرع وقت.
- بسـبب دخول السـوق السـوداء ارتفعت اسـعار الأجهزة والمعدات الطبية، ولوازم الوقاية الشخصية المتوفر، نظرا لسيطرة بعض شركات الأدوية والمعدات الطبية ومضاربتهم بهذه المواد للكسـب السـريع بعيدا عن الوطنية والإنسـانية والرقابة من قبل السـلطات في الدولة وحتى مستوى البلديات.
- توقف عمليات الاستيراد نظرا لصدور تعليمات من بعض الدول المصنعة بذلك نظرا لحاجة السوق لديها وبسبب انتشار الجائحة بداخلها.
- ضـعف الوعي لدى المواطن بشـكل عام بمدى خطورة هذه الجائحة على صـحته والصـحة العامة، رغم توضيح النشرات العالمية بخطورتها على الجميع.

المطلب الثاني: تقييم عمل لجنة إدارة الأزمات والطوارئ ببلدية زليتن

بعد الاطلاع على كافة الأهداف والأعمال وكيفية القيام بإجراءات اتخاذها، يمكننا القول بأن بلدية زليتن نجحت في أوائل الإعلان عن وجود الجائحة عالمية، وذلك عن طريق قيام الفرق الطبية والحملات التطوعية باتخاذ كافة الطرق حتى تظل البلدية سـالمة وخالية من هذا الفايروس؛ إلا أنه ومن خلال البيانات والوقائع يمكن للجميع ملاحظة أنه لم يتم اسـتكمال القيام بهذه الاإراءات بعد مرور مدة

زمنية معينة، وإن صح القول فأنه لم يتم الاستكمال الكلي بل اختفى وبقى جزء فقط منها. ومن هنا يمكننا تلخيص تقييم أداء البلدية من بعض النواحي, ومن ثم نُعطي تقييما خلال المدد الزمنية .

أولاً: الإجراءات المتبعة

- التنسيق والتواصل: بالرجوع إلى تشكيل لجنة الأزمة بالبلدية يمكن ملاحظة أنها مبنية وفقا لسلم هرمي أي من الأعلى إلى الأسفل على أن يتبع أسفل السلم أعلاه, فعميد البلدية مثلا يعتبر في قمة الهرم وذلك لكونه رئيسا لهذه اللجنة وبناء على ذلك فلا يتم اتخاذ أي اجراءات إلا بعد الحصول على موافقته إلا في حالة الضرورة القصوى التي منح القانون من خلالها الجهات المعنية حق القيام بأي اجراء دون الحاجة لأخذ إذن الموافقة إبتداءً، كما يمكننا القول بأن هذه اللجنة وهذا التنسيق لم يكن موفقا على ارض الواقع, فهناك ضعف في التنسيق وخاصة بين الفرق التطوعية والفرق الطبية مما أدى إلى وجود تضارب وازدواج في الأعمال, وهذا ما أكده الفريق الإستشاري للجنة إدارة أزمة كورونا زليتن برئاسة الدكتور طه محمد والي بالبلدية في تقاريره غير المنشورة.
- إعداد خطة الطوارئ ببلدية زليتن تعد سابقة عن غيرها من البلديات، فقد قامت بوضع خطة للطوارئ مبنية على عدة معايير يتم الاعتماد عليها في حالة تفشي الفايروس داخل نطاق البلدية نذكر من هذه الخطط:
  - الاستعدادات الطبية.
  - التدابير الخاصة بالإجراءات الوقائية والضبطية.
  - إعداد مراكز العزل.

وتجدر الاشارة إلى أنه رغم كل التحديات والصعوبات التي واجهتها البلدية لمواجهة هذا الفايروس من نقص شديد في البنى الصحية والتحتية ونقص المعدات وضعف الوعي لدى المواطنين إلا أنه ورغم ذلك فالبلدية استطاعت اعداد خطة طوارئ وإن لم يتم السير عليها من وجهة نظرنا.

- حصر الاصابات بالإمكانيات المتوفرة: منح قانون العقوبات الليبي وقرار إعلان حالة الطوارئ وإعلان النفير ومقتضيات مصلحة وحياة المواطن, وقانون نظام الادارة المحلية رقم 59 لسنة 2012م، كافة البلديات حق اتخاذ كافة ما يمكن من إجراءات لمكافحة الأوبئة. وبالرجوع إلى القرار رقم 32 لسنة2020 يمكن ملاحظة أن بلدية زليتن قامت بتفعيل عدة قرارات أهمها قرار الحظر الكلي والجزئي مما ساعد على الحد من زيادة الاصابات.

- الحملات التطوعية: يتفق الأغلبية على أن الحملات التطوعية كان لها فضل كبير في الحد من انتشار الفيروس، وبسبب الحالة الاقتصادية للبلدية التي تعتبر نوعا ما جيدة بسبب وجود رجال الأعمال والمشاريع الإستثمارية، فالحملات التطوعية وعلى رأسها حملة "معا نتعافى" التي أُنشأت في أوائل الأزمة ساعدت كثيرا في الحد من انتشار الفايروس وذلك عن طريق تعقيم الأماكن العامة وتوعية المواطنين بخطورة هذا الفايروس.

ثانياً: تقييم إدارة بلدية زليتن لأزمة جائحة كورونا

- تقييم إدارة البلدية للأزمة قبل اكتشاف وجود حالات إصابة داخل إقليم الدولة الليبية: نجحت بلدية زليتن -منذ إعلان منظمة الصحة العالمية عن وجود جائحة عالمية- في ضبط البلدية عبر اتخاذ عدة إجراءات أهمها: حظر التجوال الجزئي, إضافة إلى خروج الجهات المختصة بالتعقيم للقيام بمهامها في كافة ربوع البلدية، ناهيك عن البرامج الإذاعية المسموعة والفيديوهات التحذيرية التي كانت تنشرها البلدية عبر وسائلها الخاصة مما بثَّ في نفوس المواطنين الحرص وقيامهم بالالتزام بالإجراءات، ومن خلال ذلك يمكننا القول بأن البلدية نجحت في هذه المرحلة.
- تقييم إدارة البلدية للأزمة بعد اكتشاف الحالة الصفرية داخل الدولة الليبية: قامت بلدية زليتن في هذه المرحلة بالتأهب والاستعداد خوفا من أن يتم انتشار الفايروس داخل نطاقها، فقامت بإعلان مستشفى زليتن الطبي مركزا لعزل مُصابي كورونا في حالة تم اكتشاف إصابات، إلا أنها قد (تراخت) من النواحي الأخرى, فلم تعلن عن حظر كامل ولم تقم بإجبار المواطنين على ارتداء الكمامات في الأماكن المزدحمة, وأيضا لم تقم باستقطاب كافة العائدين من السفر وعزلهم في مكان مخصص جبراً, بل منحتهم حق العزل الذاتي الذي أهمله أغلب المواطنين العائدين من الخارج بسبب قلة الوعي, مما أدى إلى حدوث انتشار المرض داخل نطاق البلدية؛ ومن خلال ذلك يمكننا القول إن البلدية فشلت في إدارة الأزمة في هذه المرحلة.
- تقييم إدارة البلدية للأزمة عند انتشار فايروس كورونا داخل نطاقها: البلدية لم تكن مستعدة استعدادا كاملا لمواجهة انتشار الفايروس ضمن نطاقها رغم معرفة احتمالية انتشاره داخلها بسبب انتشاره في البلديات المجاورة، فلم تقم بزيادة أقسام العزل او عدد الاسرة بما يكفي لاستيعاب إصابات كبيرة ولم تزوده بالإمكانيات اللازمة، فبسبب قلة الاكسجين داخل القسم تم وفاة عدد من المصابين, ولم تقم البلدية ولا وزارة الصحة باتخاذ الإجراءات حيال موضوع نقص الأكسجين كونه سبباً في الوفيات بل قام رجال أعمال المدينة بامداد العزل بأسطوانات أكسجين من مالهم الخاص.

وهذا يعتبر تقصير من جانب البلدية عموما ولجنة إدارة الأزمات خصوصا كونها المسؤولة عن هذه الأمور باعتبارها الجهة المكلفة من قبل المجلس البلدي لمتابعة تطورات الفايروس داخل بلدية زليتن، وبهذا يمكننا القول بأن البلدية فشلت أيضا في هذه المرحلة للسيطرة على فايروس كورونا.

وتجدر الاشارة هنا أن المجلس البلدي قد ألغى لجنة كورونا وأُنشأ لجنة اخرى بديلة عنها؛ مما يعني بدء العمل من جديد دون الإستعانة بالمعلومات التي توصلت إليها اللجنة السابقة والتي يمكن الإستفادة منها في مواجهة الجائحة.

الخاتمة

تعد إدارة الأزمات من المواضيع الحديثة والمهمة كما أن الدراسات التي قامت بتحليل ودراسة هذا الموضوع قليلة, وبناءً على دراسة موضوع هذا البحث وتمحيصه تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- أن لجنة الازمات في بلدية زليتن لم تكن مستعدة استعدادًا كاملا لمجابهة فايروس كورونا.
- إن لجنة الازمات في بلدية زليتن كانت ذو كفاءة وإن كانت نسبية في السيطرة على انتشار الوباء.
- اتخذت بلدية زليتن في بداية الأزمة كافة الاجراءات اللازمة التي اعلنت عليها منظمة الصحة العالمية لمجابهة الفايروس التاجي.
- اهملت او بمعنى اخر قصرت بلدية زليتن في الاهتمام بمرضى كورونا, مما أدى إلى الزيادة في عدد الوفيات في ذروة انتشار الفايروس.
- ضعف الوعي لدى المواطنين كان السبب المهم في انتشار الفايروس.
- عدم التنسيق بين لجنة الأزمات والفرق التطوعية كان له أثرا سلبيا من عدة نواحي.

ومن خلال ما سبق ذكره توصي الدراسة بالاتي:

- ضرورة وضع قانون خاص ينظم ادارة الازمات في ربوع الإقليم الليبي.
- ضرورة تفعيل وزارة خاصة بالأزمات ضمن وزارات الحكومة الليبية.
- ضرورة وضع بند في ميزانية الدولة يختص بمواجهة الأزمات المفاجئة التي يمكن أن تحدث.
- نوصي بلدية زليتن أن تقوم بتخصيص مبلغ مالي للقيام بصيانة مستشفيات البلدية ومراكزها الصحية واستجلاب كافة المعدات الطبية حتى لا نصل إلى الحالة التي وصلنا لها بسبب نقص الأجهزة الطبية أثناء انتشار COVID 19.
- العمل على انشاء مركز إدارة الطوارئ والأزمات في البلدية.

المراجع

علي، إبراهيم عبد القادر (2015). إدارة الأزمات - واقع وتحديات "مع نماذج عملية من الواقع القديم والمعاصر"، *مجلة آفاق الاقتصادية*، 1(2)، 129-149.

الصـــالح، أســـامة (2020). *التجربة الألمانية في التعامل مع جائحة كورونا*. الجزيرة نت على الرابط: [https://www.aljazeera.net/blogsD9%81%D9%8A].

الحمدو، باسل (2020). التجربة الألمانية في مواجهة كورونا.. كيف تميزت عن ايطاليا. *العربي الجديد*، 3 أبريل 2020.

ســـالم، ســـارة عبدالعزيز (2020). لماذا نجحت نيوزيلندا في مكافحة فيروس كورونا. *المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية*، 09 يونيو 2020.

عبود، عبدالعليم محمد (2020). الاستراتيجيات المستقبلية لإدارةأاخطار الأوبئة والكوارث الصحبة في ظل تجربة أزمة كورونا المستجد. *المجلة العربية للدراسات الأمنية*, 36(2)، 292-309.

اللامي، غسان قاسم؛ العيساوي، خالد عبدالله (2015). *إدارة الأزمات الأسس والتطبيقات*. الدار المنهجية للنشر والتوزيع.

والي، طه محمد (2020). تأثير جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي في بلدية زليتن.. والحلول العملية لتقليل اثارها. *ندوة منصة المدن الرابطة تحت عنوان: اجراءات الاستجابة البلدية لجائحة كورونا*، 25 أغسطس 2020.

والي، طه محمد والي (2020) دور الحملات التطوعية في التخفيف من اثار جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي في بلدية زليتن. *ندوة منصة المدن الرابطة تحت عنوان: اجراءات الاستجابة البلدية لجائحة كورونا*، 07 يوليو 2020.

والي، طه محمد والي (2020). مشروع دليل خطة الطوارئ لإدارة ازمة كورونا ببلدية زليتن. *ندوة منصة المدن الرابطة: اجراءات الاستجابة البلدية لجائحة كورونا*، 29 يونيو 2020.

الحفيان، نورة (2020). *السياسات الدولية وادارة أزمة كورونا "تجارب وخبرات"*. المعهد المصري للدراسات، 9 نوفمبر، 2020.

دوران، هازال (2020). استراتيجية تركيا في مكافحة فيروس كورونا. مؤسسة سيتا، 5 مايو 2020. على الرابط: [https://www.setav.org].

وحدة الدراسات السياسية (2020). وباء كورونا في تركيا: إدارة الأزمة وانعكاساتها المحتملة على قطاعي الصحة والاقتصاد. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، الدوحة، 21 أبريل 2020.